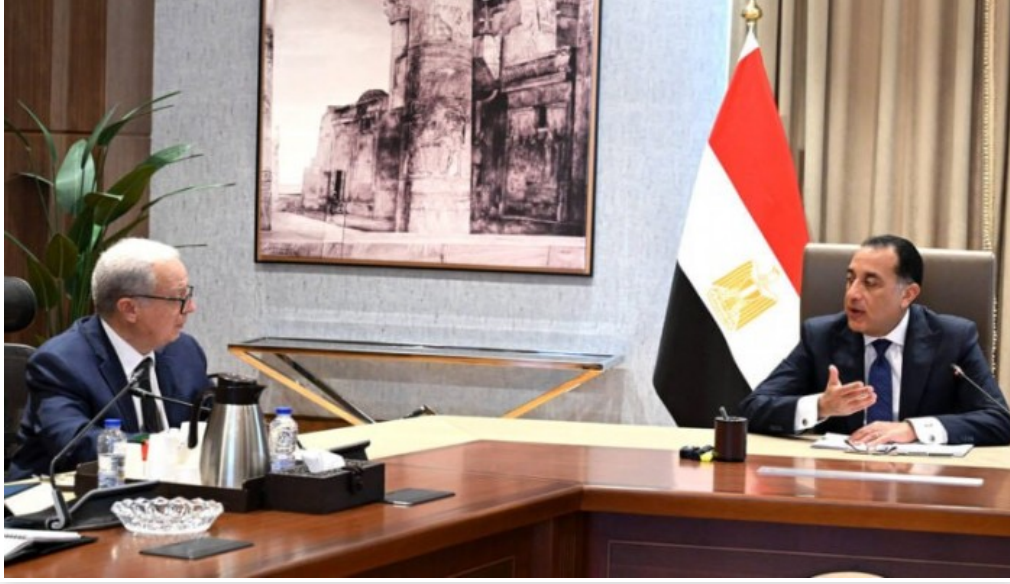


نائب مدبولي يحذر من مأساوية الدين العام ويعيد فتح جدل اقتراض مصر الخارجي



الجمعة 22 مايو 2026 07:30 م

أعلنت الحكومة المصرية، ممثلة في نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، حسين عيسى، أن وضع الدين العام في مصر أصبح "مأساويًا"، مع تزايد حجم الدين الخارجي إلى نحو 163.9 مليار دولار، وارتفاع الالتزامات المالية للعام الجاري، وهو ما يضع الموازنة العامة أمام اختبار حقيقي لإدارة التدفقات النقدية والوفاء بالاستحقاقات في مواعيدها

وفي سياق متصل، يربط خبراء هذه الأزمة بالاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي، مؤكدين أن استمرار الحكومة في السياسات الحالية يزيد من الضغوط على المالية العامة ويضعف قدرة الدولة على خلق نمو مستدام، فيما يبقى الاقتصاد أمام تحديات سياسية واقتصادية متزامنة، خصوصًا في ظل الصدمات الخارجية التي شهدتها خلال السنوات الماضية

ارتفاع الدين الخارجي والضغوط على الموازنة العامة

بينما تكشف البيانات الرسمية أن مصر تواجه التزامات سداد كبيرة خلال العام الجاري، يرى مسؤولون أن وصف الوضع بالمأساوي مبالغ فيه، لأن الاقتصاد حافظ على قدر من الاستقرار ومع ذلك، يحذر الخبراء الاقتصادي، أيمن الشاذلي، أن ارتفاع حجم الدين الخارجي يُلهم نسبة كبيرة من الإيرادات، ويزيد من هشاشة الموازنة العامة إذا لم تتخذ الحكومة إجراءات عاجلة لتعزيز الإنتاج المحلي وتحسين بيئة الاستثمار

وفي الوقت نفسه، يشير الشاذلي إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي، الذي يبلغ نحو 53 مليار دولار، يمنح الدولة هامش أمان محدود للتعامل مع الديون قصيرة الأجل، لكنه لا يعوض عن الاعتماد المستمر على الاقتراض الخارجي لتغطية العجز، مما يجعل إدارة الدين أكثر صعوبة ويضعف القدرة على استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل

تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد المصري

كما يوضح المحلل الاقتصادي، محمود سامي، أن الاقتصاد المصري تعرض لصدمات متتالية في السنوات الأخيرة، من بينها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وتراجع بعض مصادر النقد الأجنبي، مثل عوائد قناة السويس والسياحة، ويشير سامي إلى أن هذه العوامل زادت من الضغوط على سعر الصرف ومستويات التضخم، لكنها لم تدفع الاقتصاد إلى مرحلة الانهيار، فيما يظل الاعتماد على التمويل الخارجي يشكل عبئًا على الموازنة ويهدد استدامة النمو

إضافة إلى ذلك، يحذر سامي من أن استمرار تزايد أعباء خدمة الدين قد يصبح جرس إنذار مبكر إذا لم تُعالج المشكلة عبر سياسات اقتصادية أكثر استدامة، تشمل تعزيز الإنتاج المحلي والقطاع الخاص، إلى جانب الاستفادة من الأصول المتاحة ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة

إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو القطاعات الإنتاجية

وتؤكد أستاذة الاقتصاد بجامعة عين شمس، يمن الحماقي، أن تجاوز أزمة الدين العام يتطلب إعادة توجيه الأولويات الاقتصادية لدعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص كما تشير الحماقي إلى ضرورة خلق مصادر مستدامة للنمو بدل الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي، وذلك عبر رفع كفاءة استخدام الموارد وتحسين بيئة الاستثمار، لتخفيف الضغوط على الموازنة وتقليل هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية

علاوة على ذلك، تضيف الحمائي أن تطوير القطاعات الإنتاجية سيسهم في زيادة الإيرادات الداخلية ويحد من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، فيما يظل التأخير في تبني هذه السياسات خطرًا مباشرًا على الاستقرار المالي والاقتصادي، ويجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات العالمية والتضخم الداخلي.

وفي الختام، يظهر أن تصريحات نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ليست مجرد تقييم مبالغ فيه، بل مؤشر على ضرورة تدخل عاجل من الحكومة المصرية لإعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية. فاستمرار الاعتماد على الاقتراض الخارجي دون إصلاحات هيكلية يزيد من هشاشة المالية العامة، ويجعل الاقتصاد عرضة للصدمات، فيما يبقى تعزيز الإنتاج المحلي والقطاع الخاص الخيار الوحيد لتأمين نمو مستدام وتقليل أعباء الدين على الدولة والمواطنين.